إرجاء الحوار حول الاستراتيجية الدفاعية ومعلومات غير مؤكدة عن تحضيرات لقمة لبنانية - سورية

لبنان «المرتاب» من احتمالات «حرب كبيرة» أسير «حروب صغيرة»

| بيروت - «الراي» |

عاد رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري من زيارته لواشنطن ونيويورك الى بيروت التي بدت أسيرة سجالات متجددة اندلعت على جبهة «الاستراتيجية الدفاعية» انطلاقاً من الكلام الاخير لرئيس الجمهورية ميشال سليمان وخطاب الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله وردود رئيس الهيئة التنفيذية لـ«القوات اللبنانية» سمير جعجع وبعض اطراف فريق «14 مارس» ودخول زعيم «التيار الوطني الحر» النائب العماد ميشال عون ورئيس تيار «المردة» النائب سليمان فرنجية على خط هذا السجال.

ففي وقت اعتُبرت زيارة رئيس الحكومة لأميركا محاولة لإبعاد شبح «الحرب الكبيرة»، فإن الأوساط السياسية في بيروت توقعت ان يكون الحريري امام مجموعة من «الحروب الصغيرة» في الداخل والتي من شأنها أن ترخي بثقلها على «حكومة الوحدة الوطنية».

وفيما استمرّ التراشق الداخلي حول الموقف من الاستراتيجية الدفاعية وسلاح «حزب الله»، لفت إرجاء جلسة الحوار الوطني التي كانت مقررة الخميس المقبل في القصر الجمهوري لبحث هذا العنوان الى موعد تردّد انه 17 يونيو المقبل، ما عكس حال البلبلة التي تسود الساحة السياسية.

ووسط هذه الاجواء، خرج الى دائرة الضوء الحديث عن امكان انعقاد قمة بين الرئيسين اللبناني ميشال سليمان والسوري بشار الأسد قريبا للبحث في عدد من الملفات المشتركة وفي مقدمها التهديدات الاسرائيلية وتنسيق المواقف من مسألة فرض عقوبات جديدة على ايران.

وفي حين نفت مصادر سياسية وجود معطيات الى امكان عقد القمة اللبنانية - السورية قريباً، لفتت مصادر أخرى الى ان مثل هذه القمة لا تحتاج الى تحضير ويمكن ان تتم في اي لحظة.

ونقلت «وكالة الأنباء المركزية» عن مصادر في الأكثرية «ان حملة التهديدات التي اطلقها السيد نصرالله بالتزامن مع وجود الرئيس الحريري في واشنطن اضافة الى الاشادة السورية بما يملكه حزب الله من سلاح متطور، انما تهدفان الى احراج لبنان في شقه الرسمي وتقديم خيار المقاومة المسلحة على خيارات الحوار التي نادى بها رئيس الحكومة في العاصمة الاميركية»، مشيرة الى ان «الجانبين ربما لاحظا في تصريحات الحريري خروجا على ما يمكن ان يكونوا اتفقوا عليه سابقا في اجتماعات تنسيقية عقدت في الضاحية الجنوبية ودمشق عشية الجولة الأميركية».

ولم تستغرب المصادر في الأكثرية قرار تأجيل جلسة الحوار الوطني، مشيرة الى ان الرئيس سليمان «لم يرجىء في الواقع لقاء وطنيا كان يمكن ان يفضي الى نتيجة بل مواجهة وطنية كان يمكن ان تؤدي الى كارثة»، موضحة ان رئيس الجمهورية «آثر تأجيل الجلسة على أمل اخماد التوتر الذي اعقب خطاب نصرالله وتحول سجالا بين قوى الثامن من مارس و«القوات اللبنانية» وبعض اركان الرابع عشر من مارس من جهة، واستيعاب المحاولات التي بذلها البعض لتحويل رئيس البلاد الى طرف ونزع الصفة الحيادية عن موقعه الوطني من جهة ثانية».

واذ تحدثت تقارير عن ان إرجاء جلسة الحوار الوطني مردّه الى عزم رئيس مجلس النواب نبيه بري القيام بجولة على عدد من دول اوروبا الشرقية ابتداء من الثالث من يونيو، نُقل عن مصادر في الاقلية ان السيد نصرالله لم يهدف في خطابه الأخير الى احراج الرئيس الحريري في واشنطن، مشيرة الى ان خطابه في يوم التحرير لا يختلف ابدا عن كل خطبه السابقة.

ونفت المصادران يكون الأمين العام لـ «حزب الله» قصد في خطابه فرض رؤيته الاستراتيجية على اللبنانيين وانما قصد تكريس توازن الرعب مع اسرائيل المتحفزة على حدودها الشمالية، مؤكدة أن الدكتور سمير جعجع «افتعل مشكلة سياسية في البلاد لا تستند الى اي اساس». وأوضحت «ان قرار تأجيل جلسة الحوار الوطني في قصر بعبدا كان قرارا صائبا»، مشيرة الى «ان الحملة التي اندلعت بين جعجع وكل من الرئيس بري والعماد عون والنائب سليمان فرنجية في نوع خاص كان يمكن ان تنفجر في قصر بعبدا في شكل لا تتحمله البلاد في أي شكل من الأشكال، خصوصا انها كانت ستُواكب بتداعيات المعركة الانتخابية القاسية في كل من البترون وزغرتا».

ونفى جعجع امس ان يكون إرجاء جلسة الحوار على خلفية السجال الأخير في ما يتعلق بالاستراتيجية الدفاعية، وقال: «رتبت برامجي على اساس ان الجلسة كانت في الثالث من الشهر الجاري، واذا كانت ستنقل الى السابع عشر فان لدي اسبابا قاهرة تمنعني من الحضور». ولفت الى ان «مواعيد جلسات الحوار تحدد اجمالا بالاتفاق بين جميع اعضائها»، متمنيا «تأجيلها الى نهاية الشهر ليتمكن الجميع من الحضور».

وتمنى رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» على العماد عون «أن يُخرج قضية الاستراتيجية الدفاعية من السياسات الصغيرة والمحلية لأنه حتى اكثرية قاعدة التيار الحر ليست بعيدة عن نظرتنا بهذا الشأن». ورأى ان «قضية كشف لبنان امام العدو الاسرائيلي تطرّق لها السيد حسن نصرالله في خطابه الأخير ويستعيدها الجنرال عون من بعده»، سائلا: «لم أفهم كيف اذا أدليت بتصريح سيجعل ذلك لبنان مكشوفا للعدو وستستعد اسرائيل عندها للهجوم على لبنان؟»، مضيفاً: «امام توازن الرعب والصواريخ هل سيؤثر تصريح لسياسي لبناني على التحرك العسكري الاسرائيلي؟». واعتبر هذا المنطق «غير صحيح وغير سليم والهدف منه ألا يتركوا احدا لديه رأي مغاير لهم يتكلم، فهذا المنطق يُستعمل لكمّ الأفواه».

وفي ما يتعلق بقوة الردع التي يمكن للبنان الاتكال عليها، اعتبر «ان لدى لبنان قوة ردع كبيرة جدا لكن السياسيين لا يدعونه يستعملها وهي في الجيش اللبناني، باعتبار ان لديه ثلاثة الى اربعة الاف عنصر من القوات الخاصة وهي بكل المقاييس وبأسوأ الحالات على الاقل بمستوى عناصر حزب الله».

وكان العماد عون ردّ على اعتبار جعجع «ان تصريحات السيد نصر الله هي التي تكشف لبنان امام العدوان»، وقال «ان هذه التصريحات هي التي تكشف لبنان، وتعطي للعدو حقاً في القيام بالعمل الذي يقوم به». واضاف: «لبنان مكشوف اصلا، و«حزب الله» يحاول ان يبني قوة رادعة لصد أي اعتداء على لبنان، تكون كافية وحاسمة لكي لا يجرؤ احد على مهاجمة لبنان، واذا هاجمه فيعرف انه سيتعرض لخسائر كبيرة تجعل اعتداءه غالي الثمن عليه». واستغرب عون اتهام «حزب الله» بكشف لبنان، وقال: «الطيران الاسرائيلي لم يغادر سماءنا (طيلة يوم امس) وكنت اتمنى عليه ان يقول لنا ما هي قوة ردعه حيال التحرشات الدائمة على سمائنا وعلى ارضنا؟ اسرائيل هي التي تتحرش بنا، والكل يعلم ما هو عمل المقاومة وهدفها، هو الدفاع عن ارض لبنان. هذه التصريحات مسيئة للبنان، وتكشف لبنان، وما تقوم به المقاومة هو جزء من حقنا الطبيعي، في الاتكال على انفسنا ونداقع عن انفسنا وعن ارضنا».

في موازاة ذلك، اشارت الى ان الرئيس سعد الحريري رفض في نيويورك تبني موقف قاطع في شأن طريقة تصويت لبنان على مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة لفرض عقوبات اضافية على إيران بسبب برنامجها النووي، ولكنه قال إنه سيضع «أمننا ومصلحة لبنان ومصلحة العرب» عند اتخاذ القرار النهائي.

وقال الحريري في اللقاء الذي جمعه مع السفراء العرب المعتمدين في الأمم المتحدة إن لبنان «يؤمن بحق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ان لبنان يعارض في الوقت نفسه امتلاك أي دولة في المنطقة لسلاح نووي لأن ذلك معناه انطلاق سباق للتسلح ستتأثر به الدول العربية وسيتأثر به لبنان أكثر من غيره».

ورداً على سؤال لممثل مصر في اللقاء حول التهديدات الإسرائيلية تجاه لبنان وموقف إدارة الرئيس باراك أوباما منها، قال الحريري إن واشنطن والدول الغربية تحرّكت بشكل واضح وصريح لردع اسرائيل عن تهديد لبنان وكان هناك تطمينات لبيروت في هذا المجال. وأضاف ان إسرائيل حاولت إثارة البلبلة في الرأي العام العالمي بإثارة قضية تهريب صواريخ «سكود» إلى «حزب الله»، وقال انه نفى تماماً صحة هذه التقارير في لقائه مع الرئيس أوباما.

ولم تحجب مجمل هذه الملفات الأنظار عن الزيارة التي قام بها رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط لدمشق يرافقه نجله تيمور ووزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي، حيث التقى معاون نائب الرئيس السوري اللواء محمد ناصيف.

واشارت معلومات الى ان زيارة جنبلاط كانت ناجحة وإيجابية للغاية، واتسمت بكثير من الصراحة والشفافية بخصوص الأوضاع الداخلية في لبنان والوضع في المنطقة والتهديدات الاسرائيلية لكل من لبنان وسورية.

وعُلم ان جنبلاط تبلّغ من اللواء ناصيف ارتياح القيادة السورية لأدائه على الساحة اللبنانية، وان الرئيس بشار الاسد ينظر الى هذا الأداء بايجابية.

قطع طريق المطار بالإطارات المشتعلة احتجاجا على انقطاع الكهرباء

| بيروت - «الراي» |

قطع عدد من الشبان بعد ظهر امس طريق مطار رفيق الحريري الدولي بالإطارات المشتعلة احتجاجاً على الانقطاع المتمادي للتيار الكهربائي.

وفي التفاصيل ان أكثر من 20 شابا عمدوا إلى قطع طريق مطار بيروت بالاتجاهين، بعدما أشعلوا الإطارات المطاطية، مطالبين بـ «معالجة مشكلة التيار الكهربائي في مناطقهم وإصلاح المحطات المحروقة بفعل كثرة الاستهلاك بما يفوق قدرتها».

وتسبب قطع الطريق بزحمة سير خانقة فيما عمل عناصر الجيش اللبناني على معاودة فتحها.

خادم الحرمين يتدخل لرأب الصدع بين الدوحة والمنامة

البحرين تسمي رئيس الأمن العام أميناً لدول مجلس التعاون خلفاً للعطية

دبي - ا ف ب، ايلاف - سمت البحرين امس، رئيس الأمن العام عبد اللطيف بن راشد الزياني أمينا عاما لمجلس التعاون الخليجي بدءًا من الاول من أبريل 2011.

وقررت البحرين رسميا تسمية الزياني أمينا عاما لمجلس التعاون بعد أن سمّي محمد المطوع لهذا المنصب، إلا ان البحرين استجابت لرسالة تلقاها الملك حمد بن عيسى من خادم الحرمين الشريفين نقلها الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون التنفيذية في شأن تعيين الأمين العام المقبل لمجلس التعاون.

وأكد بيان رسمي أن «مملكة البحرين تثمن عاليا وساطة خادم الحرمين الشريفين وجهوده الكبيرة لتعزيز العلاقات الأخوية بين دول مجلس التعاون وزيادة سبل التفاهم والتنسيق المتبادل بينها لم تتردد في دعم هذه الجهود الخيرة التي تأتي استجابة للعلاقات الأخوية المتينة التي تجمع البلدين الشقيقين والتزاما راسخا للمبادئ والأهداف العليا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وبما يعود بالمنفعة والرخاء لدوله وشعوبه في الحاضر والمستقبل».

وكان عاهل البحرين تلقى ايضا اتصالاً هاتفيا مساء اول من امس من أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة، وتم خلال الاتصال بحث العلاقات التي تربط بين البلدين والشعبين وسبل تطويرها وتنميتها في المجالات كافة، اضافة الى مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

الى ذلك، عرض خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وساطته بين المنامة والدوحة في قضية توقيف قطر لصيادين قادمين من البحرين وتسمية الامين العام الجديد لمجلس التعاون الخليجي.

وذكرت قناة «العربية» الفضائية، ان الوساطة سمحت بتحقيق تقدم لحل قضية عشرات الصيادين البحرينيين المعتقلين في قطر والذين سيطلق سراحهم قريبا.

وكان مسؤول بحريني عبر عن اسفه لتوقيف قطر 97 صيادا قادمين من البحرين بينهم 75 وافدا اسيويا و22 بحرينيا، تم الافراج عن خمسة منهم.

أوباما أكد للحريري دعم المحكمة الدولية بعيدا عن الضغوط السياسية

لبنان طلب في واشنطن ترتيب سلام المنطقة ليتجنب اندلاع حروب إقليمية على أرضه

| واشنطن - من حسين عبد الحسين |

«حماية لبنان» من الاخطار المحدقة به هو العنوان الذي تصدر زيارة رئيس الحكومة اللبناني سعد الحريري الى الولايات المتحدة. هذه الاخطار، حسب مسؤولين رفيعين من الجانبين، تتضمن امكانية اندلاع حرب بين اسرائيل و«حزب الله»، وضمان استمرار عمل المحكمة الدولية مستقلة عن اي ضغوط سياسية ممكنة.

تقول جهات اميركية ان نظرة واشنطن الى الزيارة مبنية على «تفهم الولايات المتحدة لقدرة الحكومة اللبنانية على التأثير في الامور» في ما يتعلق بالموضوع الاقليمي. ويقول مسؤول اميركي: «ان يطلب منا المسؤولون اللبنانيون ممارسة الضغط على اسرائيل حتى لا تقوم باي ردة فعل، على اي فعل عدواني محتمل انطلاقه من الاراضي اللبنانية، هو طلب فريد من نوعه».

ولان بيروت غير متحكمة تماما بضبط الحدود اللبنانية في ظل الخريطة العسكرية المعروفة على خطوط التماس، فهي تحاول التأثير في الاوساط العالمية والاقليمية املا في ان يجنب نشاط من هذا النوع لبنان مخاطر اندلاع حروب اقليمية على ارضه. ولذلك ركز الوفد اللبناني على ضرورة الالتزام بالقرار الرقم 1701. وهو القرار الذي يعاني حسب تقارير صادرة عن الامم المتحدة، من خرق متواصل لبنوده على الجانبين، اللبناني والاسرائيلي.

وذكر مسؤولون اميركيون تابعوا عن قرب زيارة الحريري للولايات المتحدة ان «المفهوم اللبناني للتأثير في الوضع الاقليمي والدولي مبني على معالجة اسباب التوتر في المنطقة، اي محاولة التوصل الى سلام اقليمي شامل ينزع فتيل التوتر الدائم». هنا، يضيف هؤلاء، «المطلوب منا في واشنطن ان نتفهم انه لا يمكن للحكومة اللبنانية الحديث عن مسار مفاوضات سلمية لبناني – اسرائيلي، اذ ذاك تقتصر المطالبة اللبنانية على عموميات القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية».

وبعيدا عن الوضع الاقليمي ذكر المسؤولون الاميركيون ان الرئيس باراك اوباما عبر امام الحريري عن دعم لا مواربة فيه لسير المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بشكل مستقل وبعيد عن اي ضغوطات سياسية.

«الراي» حاولت معرفة من من الجانبين اثار موضوع المحكمة الدولية وسط تكتم من الجهتين. يقول وزير لبناني شارك في وفد الحريري: «بعد صدور قرارات عن المحكمة، لا بد من مجهود سياسي لحماية الاستقرار اللبناني، وهو ما تحدثنا عنه مع الاميركيين... حماية لبنان».

وعلى الرغم من ان الوزير اللبناني قال لـ «الراي» ان المسؤولين الاميركيين ابدوا حماسة لدعم الحكومة اللبنانية في الحقول الاخرى غير المحكمة، الا ان الجانب الاميركي اوضح انه «من غير الممكن الاستمرار بالنهج السابق، اي الدعم الاميركي من دون نتائج تذكر لبنانيا، خصوصا في ما يتعلق بدعم المؤسسات الامنية والعسكرية في بيروت».

يذكر ان السياسيين الاميركيين في العاصمة الاميركية منقسمون حيال الدعم الاميركي العسكري للبنان، فبعد انفاق ما يقارب نصف مليار دولار، تتوارد الى العاصمة الاميركية تقارير عن عدم التزام المؤسسات اللبنانية الامنية مراقبة تطبيق القرار الدولي 1701 بالشكل المطلوب خصوصا لجهة استمرار تدفق السلاح وحرية تحرك مجموعات حزبية في المناطق التي حدد القرار المذكور وجوب حصر التحرك فيها بالقوى اللبنانية الرسمية وقوات اليونيفيل.

الوزير اللبناني يقول ان واشنطن تتفهم ان «الموضوع اكبر من لبنان»، وان عدم ضبط الحدود السورية - اللبنانية تسبب في تبريد «سياسة الانخراط» الاميركية تجاه دمشق.

ولكن، «ان كان الموضوع أكبر من لبنان، فهل يعني ذلك ان على واشنطن الحديث مع اصحاب الحل والربط في المنطقة، مثلا دمشق، بدل مطالبة الحكومة اللبنانية القيام بأمور خارج سلطتها لتفادي امكانية اندلاع حرب؟» يختم المسؤول الاميركي.

معارك في البترون وزغرتا والكورة وعكار ومواجهة «على البارد» في طرابلس

«رياح الشمال» الانتخابية تهبّ غداً... ساخنة

| بيروت - «الراي» |

يتوجّه نحو 750 الف ناخب غداً الى صناديق الاقتراع في محافظة شمال لبنان في الجولة الرابعة والأخيرة من الانتخابات البلدية والاختيارية التي كان «قطارها» انطلق في 3 مايو الجاري من جبل لبنان وتوقّف بعدها في بيروت البقاع ثم في الجنوب.

وكما في المحطات الثلاث السابقة، فان المشهد في الأحد الانتخابي «الوداعي» سيكون موزّعاً بين مواجهات «محسومة سلفا» لمصلحة «لوائح الأقوياء»، ومعارك «ضارية» تنذر بانها ستكون «على المنخار» وبـ «نكهة» سياسية بامتياز، ومنافسات «ضيعوية» الطابع يغلب عليها البُعد العائلي.

ولأن الشمال بأقضيته السبعة (البترون، الكورة، طرابلس، بشري، زغرتا، المنية الضنية، طرابلس وعكار) هو «مسك الختام»، فان غالبية القوى السياسية تضع «ثقلها» إما لـ «استلحاق نفسها» ومحاولة «محو» الصورة «المهترّة» التي ظهرت عليها في الجولات الانتخابية السابقة وتالياً تعويض خسائرها، وإما لتثبيت النتائج التي حققتها منذ بدء الاستحقاق البلدي، او لتكريس ما أفرزته صناديق الاقتراع في الانتخابات النيابية الأخيرة او «الثأر» لهزائم يونيو 2009، او ربما لفرض أمر واقع من خلال منازلات «إثبات الوجود».

واذا كان قضاءا البترون وزغرتا يشكلان «قبلة الانظار» نظراً الى المعارك «الضارية» التي سيشهدانها تحت عنوان انقسامي مسيحي على ضفتي 14 و8 مارس، فان «رياحاً ساخنة» تهبّ ايضاً من مناطق عدة في الكورة وعكار والضنية، فيما تدور في طرابلس مواجهة «على البارد»، الفوز فيها «مضمون» لمصلحة اللائحة الائتلافية بين «تيار المستقبل» ومختلف القوى الرئيسية في عاصمة الشمال.

ففي البترون، حيث كانت قوى «14 مارس» سدّدت في الانتخابات النيابية الأخيرة ضربة قاسية لزعيم «التيار الوطني الحر» النائب العماد ميشال عون عبر إسقاط صهره جبران باسيل في مسقطه، يستعدّ الأخير لخوض مواجهة «ردّ الاعتبار» داعماً اللائحة التي يترأسها رئيس البلدية الحالي مرسلينو الحرك في مواجهة لائحة النائب السابق سايد عقل المدعومة من «14 مارس».

ورغم ان هناك منطقتين في قضاء البترون تُعتبران أكبر من مركز القضاء وهما تنورين وشكا، فان البارز كان ان «التيار الحر» أصبغ على المنازلة في مدينة البترون صفة «امّ المعارك»، حتى ان «الجنرال» ذهب الى وصفها بأنها «جزين الثانية»، وهو ما استوقف دوائر سياسية رأت ان «التيار» يحاول مسبقاً «امتصاص» الخسائر التي يرجّح ان يتعرض لها في مختلف بلدات القضاء في الوسط والجرد عبر تصوير الفوز في المدينة على انه انتصار سياسي لا سيما ان الانتخابات النيابية الأخيرة كانت أظهرت تقدما واضحاً للوزير باسيل على منافسيه في مدينة البترون تحديداً.

وفي حين حُسمت المعركة البلدية في تنورين لمصلحة اللائحة المدعومة من الوزير بطرس حرب رغم وجود مرشح وحيد منفرد، فان التيار الحر الذي انسحب من المنافسة البلدية سيخوض المعركة على مستوى المخاتير على غرار ما فعل في انتخابات بيروت.

أما شكا، فتستعد لمنازلة سياسية حامية بين لائحة الرئيس الحالي للبلدية فرج الله الكفوري (الأرثوذكسي) المدعومة من النائب سليمان فرنجية و«التيار الحر»، ولائحة عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب ميشال خوري المدعومة من قوى «14 مارس» التي تحاول انتزاع فوز في منطقة تُعتبر مركز ثقل كبير لتيار «المردة» الذي يقوده فرنجية.

وفي قضاء الكورة الذي كان مثالا عن رحلة في الانتخابات النيابية اذ حققت فيه «14 مارس» انتصاراً مدوياً و«نظيفاً»، يمكن رسم خريطة المعارك المتوقعة على النحو الآتي:

• أميون عاصمة القضاء والتي تُعتبر «قلعة تاريخية» للحزب السوري القومي الاجتماعي. وتتهيأ هذه المدينة لمواجهة ضارية يحاول عبرها «القومي» الدفاع عن معقله وتسعى من خلالها «القوات اللبنانية» ومسيحيي «14 مارس» لتأكيد تمدُّدهم في قضاء الكورة ككل ومركزه تحديداً في استعادة لمشهد الانتخابات النيابية الأخيرة.

• كوسبا التي تستعدّ لمعركة ذات دلالات بالغة الأهمية لا سيما ان هذه المنطقة هي مسقط نائبين حاليين من «14 مارس» هما فريد حبيب (عن «القوات اللبنانية») ونقولا غصن. وستتوجه لائحة مدعومة من الأخيرين مع لائحة يساندها النائب السابق فايز غصن و«المردة» والتيار الوطني والمردة والحزب القومي.

• برسا حيث تتنافس لائحتان: الأولى مدعومة من العائلات، وتيارات: الوطني الحر، المردة، الحزب القومي. أما اللائحة الثانية فتدعمها «القوات اللبنانية»، علماً ان ثمة لائحة غير مكتملة من مستقلين.

وفي مدينة طرابلس، التي توصف الانتخابات البلدية فيها بانها نسخة «منقحة» عن نظيرتها في العاصمة بيروت نتيجة توافق «زعماء المدينة» على لائحة ائتلافية، فان منافسة غير متكافئة ستدور بين لائحة مكتملة من 24 مرشحاً مدعومة من «تيار المستقبل» والرئيسين السابقين للحكومة نجيب ميقاتي وعمر كرامي والوزير محمد الصفدي و«الجماعة الاسلامية»، ولائحة غير مكتملة مدعومة من مسؤول حزب البعث العراقي سابقاً النائب السابق عبد المجيد الرافعي. مع العلم ان «الحزب العربي الديموقراطي» العلوي كان دعا الى مقاطعة الانتخابات البلدية، واقتصار الاقتراع على الانتخابات الاختيارية، وذلك احتجاجا على التمثيل العلوي في اللائحة الائتلافية.

وفي مدينة الميناء، يتكرر المشهد الطرابلسي نفسه، فتدور المواجهة بين اللائحة التوافقية برئاسة السفير المحمد عيسى، والقوى المعترضة برئاسة عبد القادر علم الدين.

في قضاء عكار، وهو الأكبر من حيث عدد الناخبين في الشمال تتجه الانظار الى «النقاط الساخنة» الآتية:

• القبيات التي تُعتبر العاصمة الاولى للموارنة في عكار والتي ستشهد مواجهة حادة ومتقاربة بين لائحتين، واحدة مدعومة من النائب هادي حبيش (من تكتل رئيس الحكومة سعد الحريري) ومسيحيي «14 مارس» وثانية مدعومة من النائب السابق مخايل الضاهر و«التيار الحر».

• حلبا التي تتحضّر لمعركة بين لائحة مدعومة من «المستقبل» و«14 مارس» وثانية من قوى «8 مارس» لا سيما الحزب «القومي»، علماً ان هذه المنطقة كانت شهدت ابان حوادث 8 مايو 2008 صدامات دموية بين «المستقبل» و«القومي».

وفي قضاء زغرتا، فان تيار «المردة» يخوض معركة مريحة في مدينة زغرتا في مواجهة لائحة مدعومة من ميشال معوّض ومسيحيي «14 مارس» الآخرين، في حين يبدو التنافس على أشدّه في البلدات الاخرى في القضاء وتالياً على اتحاد بلديات زغرتا الذي يضم 31 بلدة يمكن أن يتقاسمها فرنجية مع معوض وحلفائه.

أما قضاء بشري، فيبدو محسوماً بالكامل لمصلحة «القوات اللبنانية» التي تُعتبر هذه المنطقة معقلها الأساسي.

خلافات بين نتنياهو و ليبرمان حول اشغال مناصب ديبلوماسية

إعادة فتح «طريق الفصل العنصري» في الضفة وتحديد «قواعد الاشتباك» في المناطق المدنية

| القدس - من محمد ابو خضير وزكي ابو الحلاوة |

اعلن الجيش الاسرائيلي، امس، اعادة فتح الطريق رقم 443 الذي يطلق عليه «طريق الفصل العنصري» احد اهم الطرقات التي تربط القدس بتل ابيب، للفلسطينيين التي كانت ممنوعة عليهم منذ 10 سنوات.

وسلكت الطريق نحو 20 سيارة فلسطينية، امس.

وقالت ناطقة باسم الجيش (وكالات): «اعيد فتح الطريق هذا الصباح امام حركة تنقل الفلسطينيين» بموجب قرار من المحكمة العليا.

ويحق للفلسطينيين مبدئيا السير في القسم الاكبر من هذا الطريق بطول 15 كيلومترا لكن بعد الخضوع لمراقبة دقيقة.

من ناحية ثانية، أصدر الجيش الإسرائيلي للمرة الأولى وثيقة تحدد قواعد الاشتباك في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، تدمج دروسا مكتسبة من عملية «الرصاص المصبوب» في غزة وتقرير القاضي الدولي ريتشارد غولدستون وتقارير جمعيات حقوق الإنسان حول عمل الجيش في القطاع.

وفي واشنطن، اعلن البيت الابيض، اول من امس، ان الرئيس باراك اوباما سيستقبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في التاسع من يونيو في واشنطن، بعد اسبوع من المحادثات التي سيجريها الرئيس الاميركي مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو في واشنطن.

من جانب ثان، ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست»، امس، ان «خلافات بين نتنياهو ووزير الخارجية افيغدور ليبرمان تحول دون اشغال مناصب ديبلوماسية رفيعة بما فيها منصب المندوب الاسرائيلي في الامم المتحدة والقنصل الاسرائيلي العام في نيويورك».

تتمات

استجواب «أم الهيمان»

وأوضحت المصادر «ان الحكومة لا تملك خيار اللجوء إلى المحكمة الدستورية، خاصة بعد فشل طرح هذا الخيار خلال استجواب النائب الدكتور فيصل المسلم لسمو رئيس مجلس الوزراء، على خلفية مصروفات ديوان سموه، بعد ان تم الكشف عن حكم للمحكمة الدستورية يؤكد ان اللجوء إليها لا يحول دون مناقشة الاستجواب لعدم جواز تعليق أعمال سلطة على أعمال سلطة أخرى»، مبينة «أن الحكومة لا تملك الا مناقشة هذه المسألة في موعدها أو تقديم طلب تأجيل الاستجواب حسب اللائحة الداخلية للمجلس والتي لم تحدد مدة التأجيل في حال تقدمت به الحكومة للمرة الثانية وحصولها على موافقة المجلس بعد مهلة الاسبوعين الممنوحة لها دون العودة إلى المجلس، ومن الارجح ان تلجأ الحكومة بعد انقضاء مهلة الأسبوعين الى تقديم طلب للتأجيل لمهلة شهر او اكثر بعد ضمان حصولها على موافقة المجلس».

في الشأن البرلماني أكد النائب الدكتور جمعان الحربش «أن ما سيتمخض عن نتائج تحقيق لجنة الشؤون المالية البرلمانية بشأن ملف ارتفاع الاسعار سيكون مقدمة لمساءلة سياسية في دور الانعقاد المقبل، خاصة وان الحكومة أثبتت خلال جلسة الأسعار عدم جديتها في الحد من ظاهرة ارتفاع اسعار السلع الضرورية ومواد البناء والادوية الطبية، من خلال عدم التزامها تنفيذ قانون المستودعات وقرار اصدار البطاقة العائلة الذكية اللذين تم اقرارهما في مجالس سابقة».

وقال الحربش لـ «الراي»: « نحن أثبتنا أن الوزير مقصر والإجراء الوحيد الذي اتخذه في قضية غلاء الأسعار هو زيادة حليب الأطفال في البطاقة التموينية، وهذا هو المكسب الذي قدمه للكويتيين في قضية الأسعار، ونحن نعتقد أن وزارات التجارة والشؤون والصحة غير جادة في قضية ارتفاع الاسعار، لذلك حولنا هذا الملف الى اللجنة المالية للتحقيق فيه وليس دراسته» مشيراً الى «أن اللجنة المالية مطالبة اليوم بالتحقيق في ملف ارتفاع الاسعار من خلال مقابلة ممثلي الجهات الحكومية المسؤولة عن هذا الملف وتحديد ادانات الجهات الحكومية المتقاعسة تجاه ارتفاع الأسعار ومن ثم ترفع تقريرها الى مجلس الامة في دور الانعقاد المقبل، ومتى ثبت ان هناك تقاعسا في أعمال وزارات الدولة ستكون هذه الإدانات مقدمة لمساءلة سياسية مقبلة».

وأشار الحربش إلى أنه تم تقديم تشريع لدعم السلع الغذائية وهناك توصيات اقرها مجلس الامة السابق في اصدار البطاقة العائلية الذكية والقاضي بدعم 100 سلعة ضرورية مشمولة ضمن هذه البطاقة للمواطنين، ويكون لها صندوق خاص للخصم توزع ارباحه على حامليها. وقد صدر بهذه التوصيات قرار من مجلس الوزراء ورغم ذلك لم تنفذ هذه التوصيات حتى الآن، «ونتيجة لهذا التقاعس الحكومي وتقصير الوزراء المعنيين تجاه هذه التوصيات احلنا عدم تنفيذ الحكومة لهذه التوصيات الى اللجنة المالية البرلمانية للتحقيق فيها وتحديد الجهات الحكومية المسؤولة عن عدم التنفيذ».

وأوضح الحربش « كما ان مجلس الأمة اقر منذ سنوات قانون إنشاء المستودعات الجمركية والتي لو تم تنفيذها من قبل الحكومة ستحد من ارتفاع اسعار بعض السلع، خاصة وان أسعار التخزين مرتفعة الآن اذ بلغ سعر المتر للتخزين ستة دنانير الامر الذي انعكس على المواطن من خلال ارتفاع اسعار السلع، وبالتالي نحن اليوم أمام حكومة لا تنفذ قوانين وقرارات ولا تهمها مصالح المواطنين».

وفضل النائب الدكتور حسن جوهر منح اللجنة المالية البرلمانية صلاحيات التحقيق في التوصيات المحالة إليها من المجلس والمتعلقة بالغلاء، خصوصا ان ما جاءت به وزارة التجارة في الجلسة السابقة لم يكن مقنعا.

وقال جوهر لـ «الراي» إن «البيانات الحكومية في شأن الغلاء وما ذكره وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون لم تكن موفقة وبات لزاما التحقق من الأرقام، فنحن نريد معرفة مدى دقتها».

من جهته، أكد النائب محمد هايف «أن الحكومة تغلبت على أزمة الاستجوابات ولم تعد عقبة بالنسبة لها، فقد كسر الحاجز واعتلى الوزراء المنصة في دور الانعقاد الحالي» وتمنى «أن تواصل الحكومة الصعود ولا تتراجع بعد أن تحلت بالشجاعة».

وبين النائب صالح عاشور «ان صندوق المعسرين لا يشكل حلا جذريا لمشكلة المواطنين المتضررين من الديون».

وقال عاشور لـ «الراي» إن «على المتسبب بمشكلة القروض التي أثقلت كاهل المواطن أن يتحمل وزرها، وأقصد البنوك التي لم تلتزم تعليمات البنك المركزي وخالفته بكل جرأة، ولزاما عليها الآن أن تتحمل تبعات ما أقدمت عليه».

ولاحظ عاشور «أن الغالبية النيابية الحقيقية ضد صندوق المعسرين لكن الغالبية النيابية مع احتساب تصويت الحكومة ستكون مع الصندوق، ولا أكتم أننا سنذهب في اتجاه إسقاط الفوائد».

الشمالي لـ«الراي»:

بالفائدة على الجميع بمن فيهم المواطن الذي سيشارك بنسبة 50 في المئة، والدولة أيضا بموجب حصتها في هذه الشركات، والقطاع الخاص الذي سيزايد على الحصة المخصصة له من هذه الشركات»، مؤكداً «ان الحكومة ترحب أشد ترحيب بهذه البادرة النيابية للدفع بعجلة التنمية وتسهيل اعمال الشركات التي سيتم تخصيصها».

واستدرك الشمالي «الا ان وجهة نظرنا تختلف مع روح هذا القانون حول الجهة المنوط بها تنفيذ عمليات إقراض الشركات التي سيتم تأسيسها لتنفيذ مشاريع التنمية العملاقة في البلاد، حيث نرى ان من الأولى ألا يتولاها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كون طبيعة عمل الصندوق تختلف تماماً عما جاء في روح القانون، الرامي لدعم المشاريع والتنمية المحلية، والتي قد تؤثر على طبيعة عمله في تنمية المشاريع العربية».

ولفت الشمالي الى أن الحكومة تدعم وتؤيد هذه البادرة النيابية الواردة في روح هذا الاقتراح بقانون «ولكننا نفضل أن توكل هذه المهمة المتمثلة بإقراض الشركات المراد تأسيسها الى أي من الجهات المتصل عملها بشكل مباشر بشؤون التنمية المحلية».

وأكد الشمالي: «وفي سبيل تحقيق ذلك تشرع الحكومة في دراسة وبحث الجهات التي يمكن أن توكل اليها هذه المهمة ومتى تم تحديدها سنقدم تصورنا إلى مجلس الامة بهذا الشأن».

الحكومة ترفع اللاءات

على جلسات خاصة يهدف من ورائها إلى طرح مواضيع مخصصة من قبل مجلس الامة، لافتة إلى أن الحكومة لاتريد بأي شكل من الأشكال إطالة أمد دور الانعقاد الحالي وستلتزم بما حققه المجلس خلال الفترة المنصرمة وبسيناريو اطالة الجلسات ومناقشة القوانين في هذه الفترة، والتي تقدر باربع ساعات اضافية وهي مقاربة لمدد الجلسات الخاصة والتي عادة ما تبدأ في الحادية عشرة صباحا وتنتهي في الثانية ظهرا.

وأضافت المصادر أن الحكومة نجحت وبالتنسيق مع الغالبية البرلمانية في احتواء نهج الجلسات الخاصة، وبالتالي تمكنت من ضبط نسق وتوقيت الجلسات من خلال الجلسات العادية، وستسير على هذا النهج حتى نهاية دور الانعقاد الحالي، مش